



الدوحة وعمان يوثقان عرى التعاون الاقتصادي

العطية: إجراءات لتفعيل الصندوق الاستثماري القطري الأردني

الحديدي: اللجنة الثالثة تمثل منطلقاً للنهوض بعلاقات التعاون



وينتظر أن يهدى الهدايا التذكارية



العطية والحديدي يتبادلان وثائق الاتفاقيات



خلال توقيع على الاتفاقيات المشتركة بين البلدين

أن هناك مجالات أرحب حتى تستطيع هذه العلاقة أن تخطو خطوات أكثر إلى الأمام في المجالات الاقتصادية، وحجج التبادل التجاري ما زال محدوداً، وسعى من خلال هذه الجوانب إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد أنه قد تم عمل اجتماعات وإشراك القطاع الخاص في البلدين والذي يظهريه رجال الأعمال ورابطة رجال الأعمال في قطر وغرفة التجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال الأردنية، وتم تأكيد دور القطاع الخاص في تفعيل هذه العلاقة، والحوكومات تستطيع من خلال الشان وطل هذه الاتفاقيات أن تضع القاعدة الصحيحة، لكن لابد للقطاع الخاص أن يتأخذ دوره الصحيح وأن يستمر في التباحث للنهوض بالعلاقة الاقتصادية بين البلدين للمستويات المطلوبة.

وأشار الوزير الأردني إلى أهمية عمل الجانبين على تشجيع القطاع الخاص في كلا البلدين لاستكشاف السبل العملية والوسائل والأليات الكفيلة بالارتقاء بمستويات التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية من خلال تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وفهدا بتأهات جديدة في شتى المجالات.

وقال وزير الصناعة والتجارة الأردني إن اجتماع اللجنة تشكل منطلقاً لتفعيل الأفكار والآراء ما يعني قوة دفع لمسار التعاون المشترك واستمخم لتوجهات قيادات البلدين، حيث إن التطور الاقتصادي والموالية الرابطة تسهم في تعزيز التضامن العمري وتكثاف الجهود وتكامل الموارد والطاقت البشرية والمادية لخدمة القضايا الاقتصادية لدره المخاطر الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن الاجتماع فرصة جديدة لبحث البات وتطلعات زيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين قطر وإضافة إلى معالجة الصعوبات التي تعترضها وحد رجال الأعمال في كلا البلدين على تفعيل وروهم لتعزيز الاستثمارات بين الجانبين من أجل توسيع قاعدة التجارة البينية وتبادل السلع والخدمات الوطنية والعرف على الفرص الاستثمارية والتنموية المتاحة من أجل تأسيس شركات متكاملة في المبادى الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية.

وأشار في هذا السياق إلى الاتفاقية التي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة السابقة لهذه اللجنة بإنشاء صندوق مشترك بين الحكومة الأردنية وجهاز قطر للاستثمار براسملياً قيمته ملياراً دولار.

وقرر الحديدي ما تحققت خلال السنوات الماضية من إنجازات في مجال التعاون المشترك بين الجانبين، معتبراً أن ما تحققت رغم الصعوبات فإنه ما زال دون إمكانات والطاقت الموقرة في كلا البلدين، مندداً على أهمية العمل المشترك لإيجاد الوسائل والأليات الكفيلة بتذليل الصعوبات لتحقيق النتائج المرجوة.

التعاون والعمل على مواجهة الصعاب التي تعترض المشاريع الاستثمارية المشتركة، موضحاً أن لدى الأردني والمسجلة فعلياً تقدر بحوالي 100 مليون دولار أميركي تشمل كل القطاعات سواء البنوك أو المشتريات أو الصناعة، إضافة إلى وجود بعض المشاريع غير المستفيدة من هذا القانون، مشيراً إلى سعي الجانبين إلى قيام استثمارات مشتركة ذات جدوى اقتصادية كبيرة، وأشار الوزير الأردني إلى أن الدورة الثالثة لأعمال اللجنة المشتركة القطرية-الأردنية سادها روح التعاون والأخوة والعلاقة الحميمة بين الدولتين، وكان هناك العديد من المواضيع التي تم التباحث حولها، والتي تهم العمل الأردني القطري المشترك، سواء في مجال التجارة والنقل أو في المجالات الاستثمارية، موضحاً أنه نتج عن أعمال هذه اللجنة التي سبقتها أعمال اللجنة الفنية أسس الأول عدد من الموضوعات التي تهم الجانبين وتعلق بتفعيل العمل المشترك في المبادى التجارية والاقتصادية والاستثمارية.

وقال الحديدي: إن علاقتنا مع قطر معفاة وتعقد

على مستوى الخبرة في اجتماعها الذي عقدته أمس والتوصيات التي توصلت إليها، معرباً عن أمه أن سعى البلدان إلى تفعيل هذه التوصيات ومتابعتها من قبل الجهات المختصة من أجل تحقيق المصالح المشتركة والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى تطلعات القيادتين والشعبين الشقيقين.

وأوضح أن اللجنة القطرية-الأردنية المشتركة تهتم بتعزيز التعاون في شتى القطاعات ومنها الطاقة والصناعة والزراعة والجمارك والبيئة والمواصفات والمقاييس والنقل الجوي والاستثمار العقاري والمعارض والعمل والتدريب المهني.

وأعرب سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية عن أمه أن سعى الجانبين إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين من خلال مجلس رجال الأعمال القطري-الأردني والأدوات والوسائل المتاحة والاستفادة من المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في كلا البلدين، وأضاف أن الجانبين سيدعمان من خلال وزارة الأعمال والتجارة القطرية ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية تعزيز هذا

على مستوى الخبرة في اجتماعها الذي عقدته أمس والتوصيات التي توصلت إليها، معرباً عن أمه أن سعى البلدان إلى تفعيل هذه التوصيات ومتابعتها من قبل الجهات المختصة من أجل تحقيق المصالح المشتركة والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى تطلعات القيادتين والشعبين الشقيقين.

وأوضح أن اللجنة القطرية-الأردنية المشتركة تهتم بتعزيز التعاون في شتى القطاعات ومنها الطاقة والصناعة والزراعة والجمارك والبيئة والمواصفات والمقاييس والنقل الجوي والاستثمار العقاري والمعارض والعمل والتدريب المهني.

وأعرب سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية عن أمه أن سعى الجانبين إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين من خلال مجلس رجال الأعمال القطري-الأردني والأدوات والوسائل المتاحة والاستفادة من المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في كلا البلدين، وأضاف أن الجانبين سيدعمان من خلال وزارة الأعمال والتجارة القطرية ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية تعزيز هذا

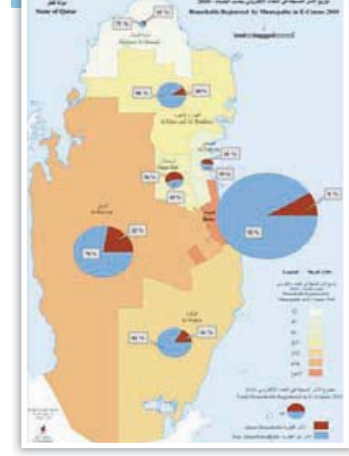
على مستوى الخبرة في اجتماعها الذي عقدته أمس والتوصيات التي توصلت إليها، معرباً عن أمه أن سعى البلدان إلى تفعيل هذه التوصيات ومتابعتها من قبل الجهات المختصة من أجل تحقيق المصالح المشتركة والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى تطلعات القيادتين والشعبين الشقيقين.

وأوضح أن اللجنة القطرية-الأردنية المشتركة تهتم بتعزيز التعاون في شتى القطاعات ومنها الطاقة والصناعة والزراعة والجمارك والبيئة والمواصفات والمقاييس والنقل الجوي والاستثمار العقاري والمعارض والعمل والتدريب المهني.

وأعرب سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية عن أمه أن سعى الجانبين إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين من خلال مجلس رجال الأعمال القطري-الأردني والأدوات والوسائل المتاحة والاستفادة من المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في كلا البلدين، وأضاف أن الجانبين سيدعمان من خلال وزارة الأعمال والتجارة القطرية ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية تعزيز هذا



4 آلاف أسرة تسجل بالتعداد الإلكتروني 2010



الإنترنت وتعمية بياناتهم مثل: الاسم، والرقم الشخصي، ورقم الهوية الخاص بالهاتف، والبريد الإلكتروني لضمان قيام أرباب الأسر أنفسهم بالتسجيل. إذ تحتوي هذه الرسائل القصيرة على اسم المستخدم وكلمة المرور.

ومن ناحية أخرى وبناء على رغبة الأسر في التسجيل الإلكتروني فقد تم تحديد فترة التسجيل وإتاحته من خلال الاتصال مباشرة بمرکز الاتصال بخدمة عملاء 2010 لإصدار اسم المستخدم وكلمة المرور بشكل مباشر.

سوفت أكثر من 4 آلاف أسرة بياناتها بالتعداد الإلكتروني مع إقبال الاستمارة الإلكترونية الخاصة بتاريخ 7 مايو 2010. وأنحت تلك الخاصية عبر الموقع الإلكتروني لتعداد 2010 www.qsa.gov.qa حيث تم فتح خدمة التسجيل الإلكتروني للراغبين في استيفاء بياناتهم وبيانات أسرهم ذاتياً على الاستمارة الإلكترونية الخاصة بتعداد 2010 بتاريخ 20 أبريل 2010 على الموقع الإلكتروني لتعداد 2010.

ووفقاً لجهاز الإحصاء، فإن هذه الخطوة تعد الأولى من نوعها والتي يتم تطبيقها بالعالم العربي لأول مرة بدولة قطر ويشكل شامل، وذلك بإتاحة الاستمارة الخاصة بالأسر بشكل إلكتروني وعلى الإنترنت بهدف إتاحة الخيار أمام الأسر والأفراد لاختيار الوسيلة الأسهل والأفضل لهم باستخدام أسلوب تكنولوجيا حديث لاستيفاء بيانات أسرهم عن طريق الاستمارة الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني، حيث لاقت هذه الخطوة إقبالاً كبيراً من الأسر لاستخدام هذه الوسيلة الحديثة والمتاحة على مدار الساعة.

هذا وقد تم إرسال رسائل عبر الجوال لكل مشترك من الراغبين في التسجيل الإلكتروني والذين قاموا بالتسجيل مسبقاً على